كلمة ونص

ماذا بعد الرؤية؟

محمد حسين

بعيداً عن لغة المجاملات والنقّ الذي لا يقدم ولا يؤخر.. بعيداً عن لغة المدائح وتبويس اللحى.. بعيداً عن كل ذلك يمكننا القول ومن موقع المتابع إن زيارة رئيس الحكومة لطرطوس كانت ناجحة وبكل المقاييس ليس لجهة الأرقام وعدد الأيام التي قضاها بيننا فقط.. بل لجهة الآمال العريضة التي شقّت لنفسها طريقاً نحو «طرطوس» أفضل من جميع النواحي.. فأن يكون لدى هذه الحكومة «رؤية» لطرطوس، كما أعلن رئيسها في يومه الأول للزيارة، يعني أن القطار تم وضعه على السكة للسير نحو هدفه المنشود وهو ما انتظرناه طويلاً للإجابة عن سؤالنا القديم الجديد: أي طرطوس نريد.. سياحية أم زراعية أم صناعية أم هي خليط بين هذا وذاك؟!

ورغم أن هذه الرؤية لم يتم الإفصاح عنها أو معرفة تفاصيلها، إلا أن ما قام به رئيس الحكومة في أيامه الخمسة التي قضاها في طرطوس أظهرت بعض ملامح هذه الرؤية من الجانب الخدمي إلى السياحي والصناعي والزراعي، فهو دشن وافتتح منتجعاً سياحياً ومعملاً للصناعات الدوائية وحل مشكلة عقدتي طرطوس المتعثرتين ووضع حجر الأساس لتوسيع طريق طرطوس الدريكيش ولمناطق صناعية في بانياس والقدموس والدريكيش.

والأهم من كل ذلك أنه التقى واستمع من الأهالي وأسر الشهداء والجرحى في بانياس والقدموس والشيخ بدر وصافيتا والصفصافة وسهل عكار والدريكيش لمختلف القضايا التي تؤرقهم ووعد أو وجه بحلّها.

ربما لم ينقص هذه الزيارة إلا الإعلان عن نية الحكومة إقامة قطار مدني في طرطوس وهو ما كنا ننتظره، ولكن وبملء الثقة يمكننا القول إن هذا الملف أصبح بأيدٍ أمينة، ولذلك يحق لنا أن نحلم بطرطوس أفضل كما يستحق أهلها لا كما يتوهم البعض ممن يعتقدون أن للحكومة عصاً سحرية تقلب الواقع بلمح البصر.

تدخل الهيئة المركزية للرقابة بقضايا التعاوني السكني سبب تنازعاً في القوانين

عراوي لـ«الوطن»: ربما جزء من الفساد وصل إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

السويداء- عبير صيموعة

ازدواجية العمل بين الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش واللجان الرقابية المركزية لقطاع التعاون السكني، فيما يتعلق بالقضايا والإشكالات الحاصلة ضمن الجمعيات السكنية للاتحاد التعاوني السكني، أدت إلى التنازع في القوانين، وخاصة بعد إصدار القانون التعاوني ٩٩ لعام ٢٠١١ الذي حدد قواعد الرقابة على هذا القطاع بتحديد لجان رقابة تعاونية، على اعتبار أن القطاع التعاوني السكني قطاع خاص وأمواله أموال خاصة، فقد أفرد القانون رقابته عن الرقابة التي تقوم على الجهات الحكومية التي تنظم العمل في القطاع الحكومي. هذا ما أشار إليه رئيس الاتحاد التعاوني السكني في السويداء طلال عراوي في حديثه لـ«الوطن»، مؤكداً أنه على وزارة الأشغال العامة والإسكان اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الموضوع بالتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وأوضح عراوي أن أي شكوى تقدم إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش حول القطاع السكني، من المفترض تحويلها مباشرة إلى اللجنة الرقابية التعاونية الفرعية التي جرى انتخابها ضمن مؤتمر الاتحاد والتي تشرف عليها لجنة مركزية تشرف على عمل اللجان الفرعية وهذا يحقق خصوصية العمل في القطاع السكني، إلا أن فرع الهيئة المركزية للرقابة في كثير من الحالات تجاوز صلاحياته في التحقيق بقضايا القطاع السكني وخاصة مع أجواء الفساد التي عمت جميع المناطق، مضيفاً: وربما جزء من هذا الفساد وصل إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وبيّن عراوي أن القانون ٩٩ في مادتيه ٥٥ و٥٦ جاء للتخفيف من الضغط على الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، فضلاً عن أن عمل الهيئة المركزية هو الرقابة على الأموال العامة ونحن كقطاع خاص أموالنا ليست من الخزينة العامة بل من أموال مكتتبينا، وكان التنسيق أن يتم تحويل القضايا التي تتعلق بالقطاع السكني إلى الاتحاد لإبداء الرأي لأن (أهل مكة أدرى بشعابها)، لكن الملاحظ أنه عند دخول أحد من الهيئة لا يكون الدخول بسبب العلم والمعرفة لحل الإشكالية، إنما يدخل للعمل حسب مزاجه وتوجهاته ورغباته وينحصر خوف الاتحاد من أن تكون تلك الرغبات فاسدة ما يؤدي إلى تشويه العمل.

وأشار عراوي إلى أن قانون الهيئة القديم أعطى الصلاحية للهيئة المركزية بالدخول إلى قضايا الاتحاد التعاوني السكني، إلا أن القانون الجديد الخاص أعطى الرقابة على القطاع التعاوني للاتحاد السكني، وبحسب القوانين فإن القانون الخاص يعدِّل العام أو بمعنى آخر يسبقه، وقانون الهيئة قانون عام وقانون الاتحاد قانون خاص، وهذا يعني تقديم قانون التعاون الخاص على قانون الهيئة ومن ثم فإن الرقابة الفعلية وفق القانون الحالي هي حصراً بلجنة الرقابة الفرعية الموجودة في الاتحاد ما أدى إلى وجود تنازع بالقوانين، مؤكداً أن هذا العمل غير صحيح ومن غير الطبيعي وجود قوانين متنازعة ومتعارضة في دولة واحدة، وطبعاً هذا يؤدي إلى عدم الانسجام في العمل وتجب إزالته.

> أي شكوى تقدم إلى الهيئة يفترض تحويلها إلى اللجنة الرقابية التعاونية الفرعية

بنك بيبلوس سورية ش.م.م
مصرفك مدى الحياة

رأس المال المدفوع: ٦،١٢٠،٠٠٠،٠٠٠ ليرة سورية
الشعلان - شارع أمين لطفي الحافظ - تلفون: 9292 ٠١١ ,فاكس: ٣٣٤٨٢٠٥ ٠١١, ص.ب. ٥٤٢٤, دمشق - سوريا.

النتائج المدققة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
Association of Syrian Certified Accountants
شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م
تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لبنك بيبلوس سورية ش.م.م ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2016 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيق البيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمور الهامة في التدقيق
الأمور الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت، بحسب تقديرنا المهني، الأكثر أهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وخلال تكوين الرأي حولها، وإننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وفيما يتعلق بكل أمر من الأمور المذكورة أدناه، تم تقديم وصف للكيفية التي عالج بها تدقيقنا ذلك الأمر ضمن ذلك السياق.

لقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا المذكورة في فقرة مسؤوليات المدقق حول تدقيق البيانات المالية في تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. بناءً على ذلك، تضمن تدقيقنا القيام بإجراءات مصممة للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. توفر نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات التي قمنا بها لمعالجة الأمور المذكورة أدناه، الأساس لرأينا حول البيانات المالية المرفقة.

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصصات متنوعة	نظراً لطبيعة الأصل البنكية يعتبر التقاضي شائع ويمكن أن يحدث في حال كان البنك مدعي أو مدعى عليه وذلك خلال الأنشطة الاعتيادية للبنك. لدى البنك سياسات وإجراءات للتعامل مع مثل هذه الدعاوي القضائية. إن تحديد النتائج المتوقعة وعدم اليقين حول الأحكام النهائية للقضايا المختلفة، وتحديد مبالغ التسوية، إن وجدت، وتكوين المخصصات المتعلقة بها، يخضع للحكم الشخصي ولذلك يعتبر أمراً مهماً في التدقيق (يرجى الاطلاع على الإيضاح رقم 17). قامت إدارة البنك بتقدير مدى تأثير الأخطار المحتملة والمطالبة التي من الممكن أن تواجه البنك على الأرصدة المتوقع عليها بسبب الظروف الحالية. إن الاعتراف والقياس للمخصصات المذكورة والإفصاحات المتعلقة بها تتطلب قراراً هاماً من الإدارة.	تضمنت إجراءات تدقيقنا تقييم التقديرات والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة، بالإضافة إلى مراجعة تفصيلية للتقييم المعد من قبل الإدارة والمستند في الاستشارات القانونية الخارجية المتعلقة بهذه المطالبات. وكذلك التحقق من معقولية المخصصات المحتسبة وتقديرات الإدارة، كما قمنا بالأخذ بعين الاعتبار إفصاحات البنك المتعلقة بالمخصصات و/أو الالتزامات الطارئة للمطالبات القضائية والتعاقدية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم مدى كفاية وملائمة الإفصاحات المتعلقة بتطبيق الاجتهاد في تقدير المخصصات والمخاطر المحتملة.

اسم الزميل محمد زهير سعيد تبناوي رقم الترخيص / 11/111 /
رقم ٣٢٩٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)
الأمور الهامة في التدقيق (تتمة)

الأمور الهامة في التدقيق	لماذا تعتبر بالغة الأهمية	كيف عالج تدقيقنا الأمور الهامة في التدقيق
مخصص انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية	إن تحديد مخصصات انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية يخضع للحكم الشخصي بسبب استخدام الاجتهاد والتقديرات من قبل الإدارة واستخدام طرق معقدة في الاحتساب. تقوم الإدارة بتحديد مخصصات الانخفاض في قيمة التسهيلات بناء على هذه التقديرات والاجتهادات ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) والقوانين المعمول بها النافذة. وفقاً لذلك، فإن القروض والسلف قد تكون مدرجة بقيمة مختلفة عن قيمة المبالغ التقديرية الممكن استردادها. وبناء عليه، تم اعتبار تحديد انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية أمراً مهماً في التدقيق. تقدم الإفصاحات 6 و17 و35.2 حول البيانات المالية تفاصيل أكثر حول هذا الأمر.	تضمنت إجراءات تدقيقنا، من بين الإجراءات الأخرى، اختبار عينات من التسهيلات الائتمانية بناء على حكمنا، وتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على هذه التسهيلات. كما قمنا أيضاً بإجراءات تحليلية على المحفظة الائتمانية، ومراجعة احتساب المخصصات بناء على فرضيات الإدارة والقوانين، وقمنا بتقييم مدى كفاية هذه المخصصات. قمنا أيضاً بتقييم ما إذا كانت خسائر انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية قد حددت بطريقة معقولة وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية والقوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتقييم إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بالموافقة والتسجيل والمتابعة والنسوية للتسهيلات الائتمانية، وتلك المتعلقة باحتساب المخصصات الائتمانية، وكذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات الهامة المتبعة في تحديد الانخفاض. قمنا أيضاً بمراجعة اختبارات الجهد على المحفظة الائتمانية وتقييم معقولية التقديرات والفرضيات المستخدمة من الإدارة. كما قمنا بتقييم ما إذا كانت الإفصاحات المقدمة من الإدارة في البيانات المالية تعكس بشكل كاف مدى تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى واردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2016
تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام 2016، خلاف البيانات المالية وتقريرنا حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير التدقيق هذا.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لا وأن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بهذا الخصوص.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا تتحصر في قراءة المعلومات الأخرى عند توفرها، وعندالقيام بذلك نأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى متعارضة بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو تبدو بأنها خاطئة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفون بالحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة البنك على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان لدى الإدارة النية في تصفية البنك أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى مساهمي بنك بيبلوس سورية ش.م.م (تتمة)
تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الأخطاء الجوهرية دائماً عند وجودها. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأصل التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود شك جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف البنك عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكلٍ يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، وأننا نتواصل معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الاحترازية إن لزم الأمر.

من بين المسائل التي يتم التواصل بخصوصها مع المكلفين بالحوكمة، الأمور التي نحدد أنها الأكثر أهمية في عملية تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، وبالتالي تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بتوصيف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمُل الأنظمة والقوانين دون الإفصاح العلني عن أي منها، أو في الحالات النادرة جداً، عندما نرى أن الأمر لا ينبغي أن يتم عرضه في تقريرنا لأن العواقب السلبية لذلك يُتوقع أن تزيد عن المنافع المتحققة للمصلحة العامة من هذا الافصاح.

أمور أخرى
إن البيانات المالية لبنك بيبلوس سورية ش.م.م للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 قد تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات مستقل آخر، والذي أصدر تقريراً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية بتاريخ 31 آذار 2016.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية
- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام البنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد زهير تبناوي
دمشق – الجمهورية العربية السورية
30 آذار 2017